عبد السلام ذيب

الطعن بالنقض في المواد المدنية قانونا و قضاء

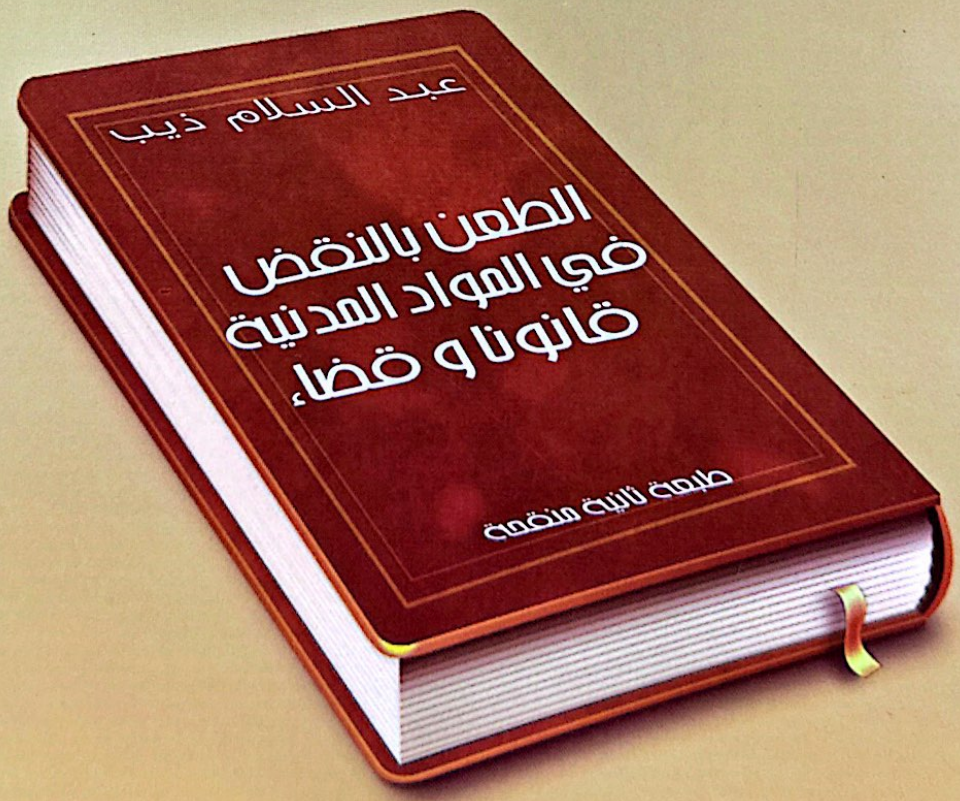

طبعة ثانية منقحة

ENAG
EDITIONS

Scanned with CamScanner

فهرس

تقديم 05

الكتاب الأوّل: عموميات 07

الفصل الأول: أهمية الاجتهاد الصادر عن المحكمة العليا وعلاقته مع التشريع..... 10

الفصل الثاني: نبذة تاريخية عن المحكمة العليا: أو من محكمة النقض الفرنسية إلى المجلس الأعلى ثم إلى المحكمة العليا 12

المبحث الأول : القضاء في الجزائر من 1830 إلى 1962..... 13

المبحث الثاني: التطورات التي عرفتها المحكمة خلال خمسين سنة..... 15

المطلب الأوّل: أول قانون صدر في 18 جوان 1963 تحت رقم 63-218..... 15

المطلب الثاني: النصّ الثاني المنظم للمجلس الأعلى صدر بموجب الأمر 74/72 المؤرخ في 12 جويلية 1974..... 16

المطلب الثالث: القانون الثالث أنشأ المحكمة العليا في 12 ديسمبر 1989..... 16

المطلب الرابع: النصّ الرابع هو الأمر 25/96 المؤرخ في 12 أوت 1996..... 17

المطلب الخامس: القانون الخامس هو القانون العضوي رقم 12/11 المؤرخ في 26 جويلية 2011..... 18

1- الغرف المختلطة..... 20

2- الغرف المجتمعة..... 20

3 - النيابة العامة..... 20

4- أمانة الضبط..... 20

5- مكتب المحكمة العليا..... 21

6- الجمعية العامة 21

7- الهياكل الإدارية بالمحكمة العليا..... 21

المطلب السادس: النظام الداخلي 21

1- الرئيس الأول..... 22

2- ديوان الرئيس 23

3- الهياكل الإدارية 23

أ- قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية..... 24

ب- قسم الإحصائيات والتحاليل..... 25

4 – غرف المحكمة العليا..... 26

Scanned with CamScanner

5 – أقسام غرف المحكمة العليا..... 27
6– المستشارون..... 28
7 – الغرفة المختلطة..... 32
8 – الغرف المجتمعة..... 33
9 – جلسات المحكمة العليا 38
أ- الجلسات العادية 38
ب- الجلسات الإحتفائية 40
ج- جلسات العطل..... 40
10 النيابة العامة 40
11 – صلاحيات أمانة الضبط المركزية وكيفية تنظيمها..... 41
أ- أمانة الضبط المركزية..... 42
ب- أمانة ضبط الغرف والأقسام..... 43
12 – مكتب المحكمة العليا..... 44
13 – الجمعية العامة 45
14 – الأمانة العامة..... 46
15 – اللجان المنشأة لدى المحكمة العليا..... 47
أ - اللجنة الوطنية للتحكيم..... 47
ب- اللجنة الوطنية للطعن المحامين..... 47
ج- لجنة التعويض عن الحبس المؤقت الغير مبرر والخطأ القضائي..... 47
د- التصريح بالممتلكات 48
ه- اللجنة الوطنية للطعن للموثقين..... 48
و- اللجنة الوطنية للمحضرين القضائيين..... 48
المطلب السابع : المحامون..... 48

الكتاب الثاني : الطعن بالنقض طريق طعن غير عادي للطعن 51
الفصل الأول: شروط الطعن بالنقض..... 57
المبحث الأول: الأحكام القابلة للطعن بالنقض..... 57
المطلب الأول: الشروط العامة للقبول..... 58
1- الطعن في الحكم..... 58
2- حكم صادر في آخر درجة 59
أ- الأحكام الصادرة في آخر درجة بطبيعتها أو بقوة القانون "صنفان"..... 60
الفقرة 1 الأحكام الصادرة في آخر درجة بالنظر إلى مقدار الطلب..... 60

Scanned with CamScanner

الفقرة 2 الخطأ في وصف الحكم..... 63
ب-حكم فاصل في موضوع النزاع..... 66
ج-حكم أنهى الخصومة..... 69
الفقرة الأولى: الأوامر الإستعجالية..... 72
الفقرة الثانية : الأحكام الأخرى..... 74
& 1 الطعن بمقتضى المادة 81..... 75
& 2 منع الطعن بالنقض بمقتضى المادة 145..... 75
& 3 منه الطعن بالنقض بمقتضى المادة 334..... 75
& 4 منه الطعن بالنقض بمقتضى المادة 322..... 75
هـ حكم صادر عن محكمة جزائرية..... 76
المطلب الثاني: موانع الطعن بالنقض..... 77
1-منع الطعن بالنقض في ذات القرار أكثر من مرة..... 77
2- منع إلتماس إعادة النظر مع الطعن بالنقض بالتوازي..... 79
3-ليكون الطعن بالنقض جائزا..... 81
4- الطعن بالنقض المؤجل 81
5-حكم صادر غيابيا..... 82
6-منع الطعن بالنقض في الحكم القابل للتصحيح أو التفسير..... 84
7-منع الطعن بالنقض في الحكم النهائي..... 87
أ الحكم النهائي بقوة القانون أو سقوط الحق في الطعن بقوة القانون..... 88
ب القبول بالحكم 89
8- حكم صادر عن القضاء العادي..... 90
المبحث الثاني: الشروط الخاصة بالخصوم في الطعن بالنقض..... 91
المطلب الأول: الشروط المتعلقة بالمدعي في الطعن..... 91
1-الصفة: 91
أ- يجب أن يكون الطاعن معينا في الحكم..... 92
ب- لتوفر الصفة في الطاعن يجب أن يقدم طعنه بالصفة التي كان عليها أثناء الإجراءات..... 93
ج- يمكن كل من المدخل والمتدخل في الخصام الطعن بالنقض..... 96
د- إنتقال حق الطعن إلى ذوي الحقوق والخلف..... 101
ه- التمثيل بالوكالة..... 107
2-المصلحة..... 108
أ-نطاق المصلحة..... 108

Scanned with CamScanner

ب-متى يقدر توافر المصلحة..... 112
3-الأهلية..... 113
أ-أهلية الإنتفاع..... 114
ب-أهلية التصرف..... 115
المطلب الثاني: الشروط المطلوبة في المطعون ضده..... 116
1-الصفة..... 116
أ-الطعن يوجه ضد من إستفاد من الحكم..... 117
& 1-لكي يتمتع المطعون ضده بالصفة يجب أن يكون مارس الدعوى كطرف وإستفاد منها..... 117
& 2-أن يشير له الحكم بكفاية..... 117
& 3-أن يكون قد قدم طلبا أو وسائل دفاع أو دفوع ضد الطاعن..... 117
ب-الطعن يوجه ضد من أشار إليه الحكم بكفاية..... 118
1-الأهلية..... 118
أ-أهلية الإنتفاع..... 118
ب-أهلية التصرف..... 119
2-المصلحة..... 119
المبحث الثالث: الشروط الخاصة بالآجال..... 119
المطلب الأول: مدة الآجال..... 119
-آجال الطعن بالنقض..... 120
أ-الحكم الحضوري..... 120
الفقرة 1- التبليغ الرسمي..... 120
الفقرة 2- التبليغ الشخصي..... 121
الفقرة 3- الحالات الأخرى..... 122
ب-الحكم الغيابي..... 123
2-إحتساب الآجال..... 124
أ-إنعدام التبليغ..... 124
ب- بعد التبليغ..... 125
ج- تجاه من تسري الآجال..... 126
د-الأجل..... 128
المطلب الثاني : آثار عدم إحترام الآجال..... 128
1-نطاق التطبيق..... 128
2-رفع السقوط..... 129

Scanned with CamScanner

الفصل الرابع: أشكال الطعن بالنقض..... 131
المبحث الأول: رفع الطعن بالنقض..... 131
المطلب الأول: التصريح بالطعن بالنقض..... 132
-من يصرح بالطعن بالنقض؟..... 132
ب-أين يتم التصريح بالطعن بالنقض؟..... 132
ت-التصريح بالطعن..... 132
ث-الطعن بالنقض بعريضة 133
ج-تسجيل الطعن بالنقض 134
المطلب الثاني : شكل عريضة الطعن بالنقض 134
أ-يجب أن تتضمن عريضة الطعن بالنقض البيانات التالية طبقا للمادة 565..... 135
ب من حيث محتواها..... 135
&-1عرضا موجزا عن الوقائع والإجراءات المتبعة..... 135
&-2عرضا عن أوجه الطعن بالنقض المؤسس عليها الطعن بالنقض..... 136
&-3 وبإيجاز، يجب أن تتضمن عريضة الطعن بالنقض ما يلي 139
&-4 وتتضمن العريضة وجه أو أوجه الطعن بالنقض كما سنراه لاحقا 140
&-5 أما مذكّرة الجواب فترمي إلى الردّ على عريضة الطعن بالنقض من حيث شكلها وموضوعها. وتهدف في مجملها إلى بيان ما يشوب الطعن من أخطاء إجرائية أو موضوعية. وتتضمن ما يلي 140
&-6 من حيث ما تتطلبه من مرفقات..... 141
المطلب الثالث: إجراءات التبليغ الخاصة بالطاعن..... 150
المطلب الرابع: إجراءات التبليغ الخاصّة بالمطعون ضده..... 154
الفصل الخامس: الإجراءات التي تتْبع رفع الطعن..... 155
المبحث الأول: دور أمانة الضبط..... 155
المبحث الثاني: دور رئيس الغرفة..... 156
المبحث الثالث: دور المستشار المقرّر..... 157
المبحث الرابع: دور أمانة الضبط للغرفة..... 158
المبحث الخامس: دور النيابة العامة..... 159
المبحث السادس: دور محامو الخصوم..... 159
المبحث السابع: دور الخصوم..... 159

الكتاب الثالث : تأسيس الطعن بالنقض أو أوجه الطعن بالنقض 161
الفصل الأول: المحكمة العليا محكمة قانون..... 164

Scanned with CamScanner

المبحث الأول: نطاق القانون..... 165
المطلب الأوّل: الطعن بالنقض لا يرمي إلى مناقشة وقائع الدعوى..... 166
المطلب الثاني: مجال المراقبة..... 169
المطلب الثالث: القانون الأجنبي..... 180
المبحث الثاني: شروط قبول أوجه الطعن بالنقض..... 181
المطلب الأول: عدم قبول الأوجه الجديدة مبدئيا..... 182
المطلب الثاني: قبول الأوجه الجديدة استثناء..... 184
1 - الوجه القانوني المحض..... 184
2 - الوجه الناتج عن الحكم..... 187
3 - الوجه من النظام العام..... 189
المطلب الثالث: وجه من الأوجه الواردة قانونا..... 191
المطلب الرابع: وجه يعني الحكم المطعون فيه..... 196
الفصل الثاني: الطعن في الحكم من حيث الإجراءات..... 203
المبحث الأول: مخالفة أشكال الإجراءات ونظرية البطلان..... 204
المطلب الأول: المقصود من الإجراءات..... 204
المطلب الثاني: الدّفوع الشكلية والبطلان..... 205
المطلب الثالث: شروط قيام مخالفة الإجراءات الجوهرية..... 212
المبحث الثاني: مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات..... 213
المطلب الأول: تشكيلة الجهة القضائية 213
المطلب الثاني: مشاركة أحد المستشارين سبق له أن أصدر الحكم المستأنف أو شارك في إصدار القرار المنقوض..... 213
المطلب الثالث: إبلاغ النيابة العامة..... 214
المبحث الثالث: إغفال قاعدة جوهرية في الإجراءات..... 216
المطلب الأول: شروط إثارته..... 216
المطلب الثاني: السهو على ذكر المستشار المقرّر أو تضمن القرار لأكثر من مستشار مقرّر..... 217
المطلب الثالث: بتر الحكم من بعض أجزاءه..... 218
المطلب الرابع: احتواء الحكم على مضمون لا علاقة له بموضوع النزاع..... 218
المطلب الخامس: عدم ذكر بعض البيانات في الحكم..... 218
1 - عدم ذكر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الشعب الجزائري 218
2-عدم ذكر إيداع التقرير..... 219
3- عدم ذكر تلاوة التقرير..... 220

Scanned with CamScanner

4 - الفرق في تاريخ الحكم..... 221
5- السهو على ذكر ممثل النيابة العامة..... 221
6 - السهو على ذكر علانية الجلسة..... 222
7 - السهو على ذكر طابع الحكم..... 222
المبحث الرابع :عدم الاختصاص..... 223
المطلب الأول: الاختصاص النوعي 223
المطلب الثاني: الاختصاص الإقليمي..... 227
المبحث الخامس: تجاوز السلطة..... 229
المطلب الأوّل: تعريفه..... 229
المطلب الثاني: محتواه..... 230
المبحث السادس: انعدام الأسباب..... 231
المطلب الأوّل: التسبيب من واجبات القاضي 231
المطلب الثاني: معنى التسبيب..... 232
المطلب الثالث: تأسيسه..... 237
المطلب الرابع: شروطه..... 243
المبحث السابع: قصور الأسباب..... 245
المطلب الأول: معناه..... 245
المطلب الثاني: تأسيسه..... 245
المبحث الثامن: تناقض التسبيب مع المنطوق..... 249
المطلب الأول: معناه..... 249
المطلب الثاني: مردّه..... 252
المبحث التاسع: تحريف المضمون الواضح والدقيق لوثيقة معتمدة في الحكم أو القرار..... 252
المطلب الأول: معناه..... 252
المطلب الثاني: تأسيسه..... 254
المبحث العاشر: وجود مقتضيات متناقضة ضمن منطوق الحكم أو القرار..... 257
المطلب الأول: معناه..... 257
المطلب الثاني: تأسيسه..... 259
المبحث الحادي عشر: إذا لم يدافع على ناقصي الأهلية..... 260
المبحث الثاني عشر: الحكم بما لم يطلب أو بأكثر مما طلب..... 260
المبحث الثالث عشر: السهو عن الفصل في إحدى الطلبات الأصلية..... 261
المطلب الأوّل: معناه..... 261

Scanned with CamScanner

المطلب الثاني: تأسيسه..... 262
الفصل الثالث: الطعن في الحكم من حيث الموضوع..... 264
المبحث الأول : مخالفة القانون..... 264
المطلب الأوّل: معناه..... 264
المطلب الثاني: المراقبة التي تقوم بها المحكمة العليا..... 266
المطلب الثالث: محتوى المراقبة..... 271
المحث الثاني: مخالفة القانون الدولي المتعلّق بقانون الأسرة..... 278
المبحث الثالث: مخالفة الاتفاقيات الدولية..... 279
المبحث الرابع: انعدام الأساس القانوني..... 282
المبحث الخامس: تناقض الأحكام..... 284
المطلب الأوّل: حالة تجاهل حجية الشيء المقضي..... 285
المطلب الثاني: حالة حكمان يتضمنان مقتضيات متناقضة..... 287
المبحث السادس: إثارة المحكمة العليا تلقائيا لأوجه الطعن بالنقض..... 287
الفصل الرابع: آثار الطعن بالنقض..... 289
المبحث الأول: عدم إيقاف تنفيذ الحكم..... 289
المطلب الأول: احترام حجية الشيء المقضي فيه..... 289
المطلب الثاني: الحقّ في التنفيذ..... 290
المبحث الثاني: الاستثناء..... 292
المطلب الأوّل: الحالات القانونية..... 293
المطلب الثاني: تدخل القاضي..... 293
المبحث الثالث: آثار الطعن على الأطراف غير الطاعنين..... 294

الكتاب الرابع : الخصومة أمام المحكمة العليا وتبعاتها 295
الفصل الأوّل: عوارض خصومة الطعن بالنقض..... 298
المبحث الأوّل: التنازل..... 298
المطلب الأوّل: شروطه..... 298
المطلب الثاني: شكل البتّ فيه..... 299
1-الأمر..... 299
2 - القرار 300
المبحث الثاني: آثار التنازل..... 303
المطلب الأول: تخلّي المحكمة..... 303
المطلب الثاني: طبيعة الحكم..... 304

Scanned with CamScanner

الفصل الثاني: أنواع قرارات المحكمة العليا..... 305
المبحث الأوّل: قرارات المحكمة العليا الفاصلة في الطعن من حيث الأشكال..... 307
المطلب الأوّل: عدم القبول..... 307
1- انعدام الصفة..... 308
2- عدم تحديد جزء القرار المطعون فيه..... 312
3- عدم جواز الطعن..... 313
4- الأجل المسقط..... 314
5- الطعن أكثر من مرّة..... 315
6- الطعن في قرار غيابي 317
7- قرار صادر قبل الفصل في الموضوع..... 318
8- قرار لم يفصل في الدعوى..... 318
9- قرارات الضمّ والفصل 319
10- مخالفة المادة 5/565..... 320
المطلب الثاني: عدم قبول الطعن شكلا..... 322
1- عدم احترام الآجال..... 322
2- عدم احترام الأشكال..... 322
المبحث الثاني: القرارات الفاصلة في الموضوع..... 323
المطلب الأوّل: الرفض وآثاره 323
المطلب الثاني: النقض..... 327
1 - النقض الكلّي..... 327
2 النقض الجزئي..... 328
3 - النقض بدون إحالة..... 329
أ النقض بدون إحالة الكلّي..... 329
ب-النقض بدون إحالة الجزئي..... 332
ج - تمديد النقض بدون إحالة..... 334
د- تمديد النقض مع الإحالة..... 339
المطلب الثالث: آثار القرار بالنقض..... 340
1 - اتسّاع النقض..... 340
2- الآثار على الأحكام التابعة له أو المتخذة لتنفيذه..... 343
أ لأحكام التابعة للحكم المنقوض..... 344
ب - الحكم الصّادر بشأن طعن آخر..... 344
ج- العقود والأحكام المتخذة لتنفيذه..... 344

Scanned with CamScanner

المطلب الرابع: تنفيذ القرار بالنقض..... 344
المطلب الخامس: الحكم بالغرامة والمصاريف والتعويض..... 345
1- تقضي المحكمة العليا بغرامة مدنية 345
2- المصاريف القضائية..... 345
المبحث الثالث: الطابع البات لقرارات المحكمة العليا 346
المطلب الأوّل: الطعون الممنوعة..... 346
1-منع المعارضة..... 346
2-اعتراض الغير الخارج عن الخصومة 347
3-التماس إعادة النظر..... 347
4-الطعن بالنقض..... 347
المطلب الثاني: الدعاوى المسموح بها..... 347
1-طلب التفسير..... 348
2-طلب تصحيح الخطأ المادّي..... 350
3-آثار التصحيح..... 364
4- طلب الاستدراك..... 364
المبحث الرابع : قيمة قرارات المحكمة العليا 365
الفصل الثالث: الإحالة بعد النقض..... 368
المبحث الأوّل: تعيين جهة الإحالة..... 368
المبحث الثاني: الإجراءات أمام جهة الإحالة..... 370
المطلب الأوّل: إجراءات الإخطار..... 370
أ- شكل الإخطار..... 370
ب- المرفقات الواجبة..... 370
ج – من يقوم بإخطار جهة الإحالة..... 371
المطلب الثاني: آجال التكليف..... 373
المطلب الثالث: آثار السقوط..... 376
الفصل الرابع: صلاحيات جهة الإحالة..... 378
المبحث الأوّل: تخلّي القاضي الأوّل عن الدعوى..... 378
المبحث الثاني: استمرار الإجراءات أمام جهة الإحالة..... 378
المطلب الأوّل: المبدأ..... 378
المطلب الثاني: الاستثناء..... 380
المبحث الثالث: صلاحيات جهة الإحالة..... 380
المطلب الأوّل: ولاية جهة الإحالة من حيث المبدأ..... 380

Scanned with CamScanner

المطلب الثاني: الاستثناء..... 381
المبحث الرابع: الطعن في الحكم الصّادر بعد الإحالة..... 382
المطلب الأوّل: الحكم احترم موقف المحكمة العليا..... 382
المطلب الثاني: تأسيس الطعن على أوجه أخرى..... 383
المبحث الخامس: عدم مراعاة ما قضت به المحكمة العليا..... 383
الفصل الخامس: الصلاحيات القضائية الأخرى للمحكمة العليا..... 395
المبحث الأوّل: ردّ القاضي..... 395
المطلب الأوّل: تنحي القاضي..... 395
المطلب الثاني: ردّ القاضي..... 396
المبحث الثاني: الشبهة المشروعة..... 398
المبحث الثالث: الإحالة بسبب الأمن العام..... 400
المبحث الرابع: الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاة..... 400
الخاتمة..... 401
الفهرس 403

Scanned with CamScanner

ولد المؤلف في 5 نوفمبر 1947 بالعلمة (سطيف)، وهو خريج المدرسة الوطنية للإدارة – شعبة قضائية– في جوان 1971 وحامل ليسانس في الحقوق.

إلتحق بالقضاء في سبتمبر 1971، ومارس وظيفة مساعد وكيل الجمهورية لدى محكمة قسنطينة إلى غاية 1974، ثمّ رقيّ إلى وظيفة نائب عام لدي المجالس القضائية لأمّ البواقي وسكيكدة وسطيف إلى غاية 1988، وهي السنة التي التحق فيها بالمحكمة العليا. وبهذه الجهة القضائية مارس مهام مستشار بالغرفة الاجتماعية ثمّ عيّن كرئيس لها في سبتمبر 1995.

وفي ديسمبر 2002 عيّن كأمين عام لوزارة العدل إلى غاية 2006 ثمّ عين كرئيس للغرفة التجارية والبحرية للمحكمة العليا.

بالموازاة مع مهامه القضائية كانت للمؤلّف عدّة نشاطات مرتبطة بالمسائل القانونية والقضائية، وبخاصّة لدى جامعة الدّول العربية. وفي رحاب المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لها، شارك في إعداد قانون عربي نموذجي للعمل لمدّة سبع سنوات. كما شارك لدى جامعة الدّول العربية في إعداد القانون الأساسي لمحكمة العدل العربية وفي مشروع عصرنة العدالة في الدّول العربية وهو عضو إدارة المجلّة العربية للفقه والقضاء الصّادرة عن هذه الهيئة، كما عيّن كخبير في مجال قانون العمل لديها.

كما ترأس ابتداء من ديسمبر 2002 ولمدّة خمس سنوات لجنة إعداد قانون الإجراءات المدنية والإدارية لدى وزارة العدل، وكذا لجنة مراجعة القانون التجاري، وشارك في فوج المفاوضين لدخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة لمدّة 3 سنوات.

كما ترأس المجلس العلمي لمركز البحوث القانونية والقضائية التابع لوزارة العدل.

شارك في العديد من الملتقيات القانونية الوطنية بالمحكمة العليا وبكلية الحقوق لجامعة الجزائر.

وقد صدر عن نفس المؤلّف مواضيع قانونية عديدة في مجلّة المحكمة العليا.

صدر للمؤلّف:

الإيجار المدني: دراسة نظرية وتطبيقية من خلال الفقه واجتهاد المحكمة العليا، بالديوان الوطني للأشغال التربوية– 2001.

قانون العمل الجزائري والتحولات الاقتصادية. دار القصبة للنشر – 2003.

قانون الاجراءات المدنية والادارية الجديد ترجمة للمحاكمة العادلة (طبعة رابعة).ENAG

Scanned with CamScanner

خريج المدرسة الوطنية للإدارة – شعبة قضائية – في جوان 1971 وحامل ليسانس في الحقوق.
إلتحق بالقضاء في سبتمبر 1971، ومارس وظيفة مساعد وكيل الجمهورية لدى محكمة قسنطينة إلى غاية 1974، ثمّ رقّي إلى وظيفة نائب عام لدي المجالس القضائية لأمّ البواقي وسكيكدة وسطيف إلى غاية 1988، وهي السنة التي التحق فيها بالمحكمة العليا. وبهذه الجهة القضائية مارس مهام مستشار بالغرفة الاجتماعية ثمّ عيّن كرئيس لها في سبتمبر 1995.
وفي ديسمبر 2002 عيّن كأمين عام لوزارة العدل إلى غاية 2006 ثمّ عين كرئيس للغرفة التجارية والبحرية للمحكمة العليا.
بالموازاة مع مهامه القضائية كانت للمؤلّف عدّة نشاطات مرتبطة بالمسائل القانونية والقضائية، وبخاصّة لدى جامعة الدّول العربية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لها، وشارك في إعداد عدّة قوانين عربية من ضمنها القانون الأساسي لمحكمة العدل العربية ومشروع عصرنة العدالة في الدّول العربية، وكان عضو إدارة المجلّة العربية للفقه والقضاء الصّادرة عن هذه الهيئة، كما عيّن كخبير في مجال قانون العمل لديها.
وداخل الوطن ترأس ابتداء من ديسمبر 2002 ولمدّة خمس سنوات لجنة إعداد قانون الإجراءات المدنية والإدارية لدى وزارة العدل، وكذا لجنة مراجعة القانون التجاري، وشارك في فوج المفاوضين لدخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة لمدّة 3 سنوات.
كما ترأس المجلس العلمي لمركز البحوث القانونية والقضائية التابع لوزارة العدل.
شارك في العديد من الملتقيات القانونية الوطنية بالمحكمة العليا وبكلية الحقوق لجامعة الجزائر
وقد صدرت لنفس المؤلّف مواضيع قانونية عديدة في مجلّة المحكمة العليا.

إنّ هذا الكتاب يشكّل نظرة شاملة ودقيقة على مجال لم يحض إلى حدّ السّاعة بالاهتمام الكافي، لا من طرف الأكاديميين ولا من طرف الممارسين،رغم الأهميّة القصوى التي يتميّز بها في مسار الدّعوى، ذلك أنّ الطعن بالنّقض هو الفرصة الأخيرة المعطاة للمتقاضي لطلب التطبيق الصّحيح للقانون على دعواه، قصد نيل حقّه أو حمايته.

وما يميّز هذا العمل هو أنّه صادر عن قاض عمل طيلة 28 سنة من حياته المهنية بالمحكمة العليا، كمستشار وكرئيس غرفة، وهما المنصبان اللذان سمحا له بالإلمام بجميع جوانب هذه الطريق من طرق الطعن، وشرح- استنادا إلى اجتهادات هذه الجهة القضائية العليا- القواعد الأساسية التي تحكم هذه المرحلة من مراحل التقاضي، والكيفيات والوسائل الكفيلة بوصول من يمارسها إلى مبتغاه، وطموح المؤلّف الوحيد هو أن يكون هذا المجهود أداة يستعين بها كلّ من يعمل في هذا المجال.

9 789931 001591

Scanned with CamScanner